

الموضوع: تقرير أعمال لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31

بالإشارة الى دعوة اجتماع الهيئة العامة بتاريخ 2025/04/23 ، البند 7 ، واستنادا لأحكام المادة (6/هـ) من تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 ، مبين ادناه تقرير موجز عن اهم اعمال لجان الحوكمة المؤسسية خلال العام 2025:

أولاً: لجنة التدقيق:

تعد لجنة التدقيق إحدى الدعامات الأساسية لمنظومة الحوكمة المؤسسية لدى البنك، حيث تساعد اللجنة مجلس إدارة البنك على الوفاء بمهامه ومسؤولياته وفقاً لما نصت عليه التعليمات والقوانين السارية، وتتولى اللجنة تنفيذ عدد من المهام والمسؤوليات الموكلة لها بموجب ميثاق معتمد من قبل مجلس إدارة البنك، حيث قامت اللجنة بتنفيذ العديد من المهام والمسؤوليات خلال العام 2025 وأهمها ما يلي :

1. مراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية الموحدة للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة ، وذلك للتأكد من صحة وسلامة أصول البنك وممتلكاته، ومن مدى كفاية المخصصات المرصودة مقابل التسهيلات الائتمانية، ومن كفاية رأس مال البنك بما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي الأردني والمعايير الدولية.
2. مراجعة مدى شمولية نطاق التدقيق الخارجي لأعمال البنك والتوصية لمجلس الإدارة بترشيح المدقق الخارجي للانتخاب من قبل الهيئة العامة، وذلك بعد التأكد من استيفائه للشروط الواردة في التشريعات والتعليمات السارية.
3. تقييم ومراقبة استقلالية المدقق الخارجي والتدقيق الداخلي سنويا وبشكل مستمر.
4. الاجتماع مع المدقق الخارجي، ومدير الامتثال، ورئيس التدقيق الداخلي كل على حدا مرة واحدة سنويا على الأقل ودون حضور الإدارة التنفيذية العليا للبنك.
5. مراجعة واعتماد نطاق وخطة عمل التدقيق الداخلي السنوية والتأكد من شموليتها ومدى كفايتها والتزامها مع متطلبات البنك المركزي والجهات الرقابية، واستلام تقارير التدقيق الداخلي الصادرة المتضمنة نتائج وملاحظات التدقيق حول مدى كفاية وفعالية اجراءات وانظمة ادارة المخاطر والرقابة والحوكمة المؤسسية.
6. مراجعة ميثاق التدقيق الداخلي والتوصية لمجلس ادارة البنك من اجل الموافقة على اعتماده والتأكد من تعميمه داخل البنك.
7. مراجعة ميثاق تدقيق تكنولوجيا المعلومات والتوصية لمجلس ادارة البنك من اجل الموافقة على اعتماده.
8. مراجعة ميثاق لجنة التدقيق والتوصية لمجلس ادارة البنك من اجل الموافقة على اعتماده.
9. مراجعة تقرير التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي المتعلقة بالتقييم السنوي لهيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك، ومتابعة الاجراءات المتخذة حيال نقاط الضعف التي تتضمنها هذه التقارير.
10. الاشراف المباشر على نشاط التدقيق الداخلي والتحقق من توفر الموارد الكافية من الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم، والتحقق من عدم تكليفهم بأي مهام تنفيذية، وتقييم أداء مدير التدقيق الداخلي وتحديد مكافأته.
11. متابعة الاجراءات اللازمة لمعالجة وتصويب ملاحظات التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي والملاحظات الواردة ضمن تقارير البنك المركزي الأردني.
12. التأكد من التزام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للبنك بمعايير تدقيق تكنولوجيا المعلومات وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية ، وذلك عند تنفيذ عمليات التدقيق المتخصص للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها .
- 13.مراجعة تقرير التدقيق الداخلي السنوي المتعلق بمدى الالتزام بدليل الحوكمة المؤسسية المعتمد والسياسات والمواثيق المتعلقة به وكذلك المتعلق بتعاملات الأطراف ذات العلاقة ، وارسال نسخه منه للجنة الحوكمة المؤسسية.
- 14.مراجعة تقرير التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي السنوي المتعلقة بتقييم أمن وحماية الموقع وضوابط عملية معالجة النقد لدى شركة تخزين ومعالجة النقد (برنكس).
- 15.مراجعة تقرير التدقيق الداخلي الدوري لمراجعة المستحقات المترتبة على الأطراف ذات العلاقة.

- عقدت لجنة الحوكمة المؤسسية اربعة اجتماعات خلال عام 2025، وقد تمحورت اجتماعات اللجنة حول الأمور الرئيسية التالية:
- (1) متابعة تحديث سياسات البنك المختلفة بما يتوافق مع تعليمات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
 - (2) متابعة إنترام البنك بدليل الحوكمة وتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي الأردني وتعليمات حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ورفع تقارير دورية بذلك إلى مجلس الإدارة.
 - (3) متابعة إنترام الشركات التابعة للبنك بتعليمات قواعد حوكمة للشركات المساهمة لسنة 2024.
 - (4) الاشراف على مراحل تطبيق استراتيجية البنك المعتمدة.
 - (5) مراجعة موثيق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة من حيث الالتزام بتعليمات الحوكمة وشمولية مهامها.
 - (6) الاشراف على وضع الأسس السليمة للحوكمة المؤسسية للشركات التابعة بما في ذلك تحديد أطر علاقاتها مع البنك بما ينسجم مع متطلبات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن الجهات الرقابية النازمة لأعمال الشركات التابعة.

ثالثاً: لجنة إدارة المخاطر

- استناداً لتعليمات البنك المركزي الاردني بخصوص الحاكمية المؤسسية وانطلاقاً من حرص مجلس إدارة البنك الاستثماري على تطبيق أفضل الممارسات في مجال إدارة المخاطر، أنشأ مجلس إدارة البنك لجنة إدارة المخاطر وبحيث تهدف الى التأكد من ان كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك او من الممكن ان يتعرض لها، يتم ادارتها بشكل كفؤ للتخفيف من أثرها على انشطة البنك المختلفة والتأكد من حسن سير ادارتها وانسجامها مع استراتيجية البنك بهدف تعظيم حقوق الملكية والمحافظة على نمو البنك ضمن إطار المخاطر المعتمد.
- قامت اللجنة بعقد خمسة اجتماعات وفيما يلي ملخص حول الأنشطة الرئيسية التي قامت بها اللجنة خلال عام 2025:
- (1) مراجعة ميثاق اللجنة قبل اعتماده من المجلس.
 - (2) مراجعة إطار واستراتيجية إدارة المخاطر في البنك.
 - (3) مراجعة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من المجلس.
 - (4) مراجعة وثيقة المخاطر المقبولة لدى البنك قبل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة والتحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مخاطبة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات ورفع تقارير الى مجلس الادارة حولها.
 - (5) مراجعة الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ضمن اختبارات الأوضاع الضاغطة ومناقشة نتائج الاختبارات ورفعها لمجلس الإدارة للاعتماد.
 - (6) الإشراف على تطبيق منهجية قياس الخسارة الانتمانية المتوقعة وفق المعيار المحاسبي للتقارير المالية رقم (9)
 - (7) مراجعة منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك ورفعها الى مجلس الادارة لاعتمادها، وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها، والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.
 - (8) المراجعة الدورية للتقارير/الاحصائيات الواردة من إدارة المخاطر ومناقشتها.
 - (9) مناقشة وإقرار نتائج وتوصيات ورش العمل التي تعقد لمختلف وحدات البنك من حيث المخاطر التي تم التعرف عليها والإجراءات الرقابية والقدرة على التحمل والفجوات الرقابية الخاصة بملف المخاطر
 - (10)مراجعة مقترحات/تعديلات ادارة البنك التنفيذية على الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر واعتماده.
 - (11)التأكد من ان ادارة المخاطر تتمتع بالصلاحيات الكاملة لممارسة مهامها مع تقديم الدعم الكافي والمناسب لها لأداء مهامها حسب السياسات والإجراءات المعتمدة وتعليمات البنك المركزي الأردني.
 - (12) تعزيز ثقافة ادارة المخاطر ضمن البنك.
 - (13) تقييم أداء مدير دائرة إدارة المخاطر وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس، وذلك بعد الاستئناس برأي المدير العام.
 - (14) الموافقة والتوصية باعتماد استراتيجية وأهداف أمن المعلومات ورفعها لمجلس الإدارة للاعتماد.
 - (15) الموافقة والتوصية باعتماد سياسات وإجراءات الأمن السيبراني ورفع السياسات لمجلس الإدارة للاعتماد.

رابعاً: لجنة الترشيحات والمكافآت

اجتمعت لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس إدارة البنك الاستثماري خمس اجتماعات خلال العام 2025، وقد كانت أهم مناقشاتها وقراراتها ما يلي:

- 1) مراجعة واعتماد السياسات ذات العلاقة مثل سياسة الموارد البشرية، سياسة الإفصاح وتضارب المصالح الخاصة بمجموعة موظفي البنك، سياسة الإفصاح وتضارب المصالح (أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين الرئيسيين)، سياسة مكافآت وبدلات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.
- 2) التأكد الدوري من إجراء فحص الاستقلالية لأعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى التأكد من إعادة إجراء فحص الملائمة لأعضاء المجلس وإدارة البنك التنفيذية.
- 3) ترشيح الأشخاص المؤهلين للانضمام الى الإدارة التنفيذية.
- 4) متابعة تطوير نظام مراجعة وتقييم الأداء لأعضاء الإدارة التنفيذية والموظفين بالاستناد إلى الإدارة بالأهداف من خلال وضع أهداف ومؤشرات أداء شاملة وتغطي كافة الجوانب وتراعي عامل المخاطر.
- 5) تقييم عمل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وأعضائه وفقاً لأفضل المعايير والممارسات المصرفية السليمة والحيوية.
- 6) مراجعة وإقرار خطة الإحلال والتعاقب الوظيفي لموظفي الإدارة العليا والمتوسطة.
- 7) التأكد من كفاءة عمليات وأنشطة التوعية والتدريب والتطوير لمجلس الإدارة والإدارة العليا والموظفين لتمكين البنك من تحسين قدراتهم ومهاراتهم وامكانياتهم بما يعزز فرص التطور والتقدم الوظيفي.
- 8) مراجعة وتقييم أداء المدير العام بالاستناد إلى مبدأ الإدارة بالأهداف وضمان اشتغال تقييم المدير العام على معايير تغطي الأداء المالي والإداري للبنك.

خامساً : لجنة الامتثال

استناداً لتعليمات البنك المركزي الاردني بخصوص الحوكمة المؤسسية للبنوك (رقم 2023 / 2) بتاريخ 14/2/2023 ، أنشأ مجلس إدارة البنك لجنة الامتثال والتي تهدف الى التأكد من مراقبة التزام كافة المستويات الإدارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعات النافذة ، حيث يؤمن البنك بأهمية الالتزام بالأنظمة والمعايير والتعليمات والتي تمثل عامل أساسي لنجاح البنك وحمايته من العقوبات الدولية للحفاظ على مصالح المساهمين و المودعين و أصحاب المصالح. تقع مسؤولية وثقافة الامتثال على جميع الموظفين و الإداريين ، كل حسب صلاحياته و المهام المناطة به.

هذا وقد عقدت لجنة الامتثال المنبثقة عن مجلس إدارة البنك الاستثماري 4 اجتماعات خلال عام 2025، وقامت بما يلي:

1. مراجعة ميثاق عمل اللجنة قبل اعتماده من مجلس الإدارة.
2. اعتماد سياسات واجراءات دائرة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومعالجة شكاوى العملاء الخاصة بالبنك.
3. الاشراف على أعمال دائرة الامتثال ووحدة معالجة شكاوى العملاء، وضمان وجود الاليات المناسبة لمراقبة التزام كافة المستويات الإدارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعات النافذة والمعايير الدولية.
4. الاشراف على اعمال وحدة مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب وضمان وجود الاليات المناسبة لمراقبة التزام كافة المستويات الادارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعات النافذة والمعايير الدولية بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي.
5. اعتماد الخطة السنوية لدائرة الامتثال في البنك ومتابعة ومراجعة تطبيق الخطة على مستوى المجموعة ومراقبة الانحرافات.
6. مراجعة التقارير الدورية المعدة من دائرة الامتثال والتي تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والاجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.
7. مراجعة التقارير الدورية المعدة من وحدة مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الإرهاب وعلى مستوى المجموعة.
8. اعتماد ومتابعة الخطة التصويبية المتعلقة بتقرير تفتيش البنك المركزي على اعمال وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
9. تقييم أداء مدير الامتثال وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من قبل مجلس الادارة ، وذلك بعد الاستئناس برأي المدير العام.
10. اعتماد موازنة التدريب و الانظمة الخاصة بدائرة الامتثال و مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب.
11. اعتماد منهجية التقييم الذاتي لمخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب على مستوى البنك والشركات التابعة.
12. النظر في أي موضوع يحوّل إلى اللجنة من قبل المجلس.